

السيسي ينقل فنادق مصر التاريخية للصندوق السيادي لبيعها



الاثنين 16 فبراير 2026 م

تتجه الحكومة لنقل عدد من الفنادق التاريخية والأصول السياحية المملوكة للدولة إلى مظلة صندوق مصر السيادي، الهدف المعلن هو توحيد الإدارة وتسرير قرارات الاستثمار الخطة تراهن على شراكات مع مشغلين أجانب وتسهدف زيادة التدفقات الدولارية من السياحة في المقابل، يفتح القرار باب أسئلة صريحة حول الحدود بين "إدارة أكثر كفاءة" و"تمهيد للبيع أو التخارج".

نقل الأصول إلى صندوق مصر السيادي

بحسب ما يتداول عن مصادر حكومية رفيعة، تستند الخطوة إلى فكرة واحدة: جمع أصول متفرقة تحت كيان استثماري واحد ثم التعامل معها بمنطق الصفة لا منطق المكاتبات، هذا التحول يعني عملياً نقل مركز القرار من جهات تشغيلية متشربة إلى مظلة الصندوق، الحكومة تعتبر ذلك مدخلأً لقرارات أسرع ومعها مفاوضات أسهل مع شركاء من الخارج لكنها لم تعلن بعد تفاصيل الحكومة أو حدود التفويض.

القائمة المطروحة تشمل أصولاً بازرة وثقيلة الوزن في سوق الضيافة من بينها مشروع تطوير فندق نايل ريتز كارلتون وفندق إنتركونتيننتال سميراميس إضافة إلى فندق شبرد وشتيجنبرجر للسان إلى جانب فنادق وعلامات فندقية أخرى مملوكة للدولة، وجود هذه الأسماء بالتحديد يوضح أن الحديث ليس عن أصول هامشية بل عن واجهات تاريخية ومواقع ذات قيمة تجارية ورمزية وأي تغيير في ملكيتها أو تشغيلها يترك أثراً على السوق وصورة الدولة.

التوقعات تشير إلى الانتهاء من اللمسات النهائية للخطة قبل نهاية النصف الأول من العام الجاري، هذا الإطار الزمني ضيق قياساً بحجم الأصول وتعقيد أوضاعها القانونية والتشغيلية وهو ما يرفع أهمية الشفافية في الخطوات التالية مثل تقدير الأصول وآلية الاختيار بين الشراكة والإدارة والتطوير، وحدود ما سيتقى مملوكاً للدولة وما قد ينتقل إلى شريك لأن الغموض في هذه المرحلة يخلق مخاطر سياسية واستثمارية معاً.

وعود التعظيم مقابل التزامات الإصلاح

الحكومة تقدم النقل باعتباره "إعادة هيكلة لتعظيم العائد". الرسالة الأساسية أن الصندوق أكثر مرونة من الأجهزة التقليدية وأنه أقل تعرضاً للتعقيدات البيروقراطية وبالتالي يستطيع جذب استثمارات أجنبية مباشرة ورفع كفاءة التشغيل وتحقيق عوائد مستدامة بالعملة الصعبة منطق الحكومة هنا يقوم على أن السياحة مورد سريع التحول إلى دولار وأن تحسين التشغيل والتسيير وربط الفندق بسلسل إدارة عالمية يرفع نسب الإشغال ومتوسطات الأسعار.

القرار لا يأتي بمعزل عن سياق أوسع فهو جزء من برنامج لطرح أصول وشركات حكومية أمام القطاع الخاص ضمن التزامات إصلاح اقتصادي متفق عليها مع صندوق النقد الدولي الإطار العام معروف تعزيز دور القطاع الخاص وتقليص مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي في هذا السياق، يصبح نقل الفنادق إلى الصندوق خطوة انتقالية قد تسبق شراكات وقد تسبق تخارجًا جزئياً أو كلياً وهو ما يجعل سؤال "النقل لماذا؟ ثم إلى أين؟" سؤالاً مركزاً وليس تفصيلاً.

الجدل: سبولة سريعة أم خسارة دخل مستدام

الجدل ارتفع فور طرح الفكرة لأن نقل الأصول العامة يقرأ لدى كثirين كأداة لمعالجة أزمة تمويل لا كخطوة قطاعية للسياحة فقط،خصوصاً مع ضغوط تمويلية وارتفاع الدين الخارجي في السنوات الأخيرة.

الخبير الاقتصادي عبد الحافظ الصاوي يلخص الاعتراض في نقطة عملية بيع الأصول أو التخارج منها يمنع سيولة آنية لكنه لا يمس جذور المشكلة المرتبطة بضعف الإنتاج والمصادرات التحذير هنا مباشر الإيراد السريع قد يأتي على حساب دخل كان يمكن أن يستمر

مدوح الولي يركز على زاوية مختلفة لكنها تصب في الاتجاه نفسه التوسيع في بيع الأصول الرابحة، وفق رؤيته، قد يحرم الأجيال القادمة من مصادر دخل مهمة وهو لا يرفض تحسين الإدارة أو الشراكة من حيث المبدأ؛ لكنه يدفع النقاش نحو بدائل واضحة التركيز على زيادة الصادرات وإعادة هيكلة الإنفاق العام بدل الاعتماد على نقل أو بيع أصول قائمة الرسالة الضمنية أن إدارة الأزمة عبر "الأصول" تظل حلّ قصير النفس إذا لم تتغير قدرة الاقتصاد على توليد دخل جديد

مصطفى عبد السلام يربط بين النقل و نتيجته المتوقعة على مسار التعاقدات نقل الأصول إلى الصندوق، بحسب ما طرحته في تصريحاته، يسهل عمليات الشراكة أو البيع لكنه يشدد على شرطين لا يمكن تجاوزهما الشفافية والرقابة البرلمانية هذا التشديد يحول النقاش من "هل ستنجح الخطة؟" إلى "كيف ستدار؟ ومن يراجعها؟". لأن أي صفة بلا إصلاح كافية عن التقييم وشروط التشغيل ومدة التعاقد قد تثير شكواً أكبر من المكاسب المتوقعة

وبصفيف زياد بهاء الدين، الخبير الاقتصادي ونائب رئيس الوزراء الأسبق، بعدًا مؤسسيًا للنقاش في مداخلاته العلنية حول إدارة أصول الدولة

الفكرة ليست رفض الشراكة مع القطاع الخاص بل ضبط قواعدها الإصلاح عن معايير الاختيار وإتاحة رقابة فعالة تمنع تضارب المصالح وتضمن تعظيم القيمة هذا النوع من الضوابط يصبح أكثر إلحاحًا عندما تكون الأصول "مزبورة" ومدققة لإيرادات لأن أي انطباع بأن القرار يدار بمنطق التعميل قد يرفع كلفة الثقة ويضعف جاذبية الاستثمار نفسه

في النهاية، النص الرسمي يركز على توحيد الإدارة وتسريع الاستثمار وجذب مشغلين أجانب لزيادة التدفقات الدولارية والنص النقدي يركز على المخاطر فقدان أصول تدر دخلاً مستدامًا وتحويل الأزمة إلى "صفقات أصول" بدل علاج ضعف الإنتاج والتصدير

نقطة الالقاء الوحيدة بين الطرفين واضحة لا أحد يعترض على تحسين التشغيل الاعتراض يدور حول طبيعة العقود وحدود التخارج وعلمية المعلومات لذلك، اختبار الخطة لن يكون في الإعلان عنها بل في تفاصيل التقييم، وشروط الشراكة، وما إذا كانت الدولة تحتفظ بعائد طويل الأجل لا يذوب أمام احتياج سيولة سريع